"الهدف" تنفرد بنشر وثيقة تاريخية هامة :

الحزب الشيوعي السوداني يكشف تفاصيل التدخل المصري الليبي في السودان

◎ حصلت « الهدف » على وثيقة تاريخية بالغة الاهمية، هي رؤية الحزب الشيوعي السوداني لتفاصيل التدخل المصري – الليبي ضد حركة ١٩ يوليو الديمقراطية في السودان، وطبيعة ذلك التدخل ، والمنابع الطبقية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تقف وراءه ..
والوثيقة المذكورة هي بيان صادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني بتاريخ اول شهر كانون الاول الجاري . وفيما يلي النص الكامل لها :

مقدمة

هذه ورقة موجزة في اعمال التدخل الاجرامي التي ارتكبها التحالف المصري – الليبي لاخماد حركة ١٩ يوليو المجيدة ، وفي تفسير أسبابها ودوافعها . ونهدف منها الى تأكيد الحقائق التالية ..

١ – ان العناصر الحاكمة في كل من مصر وليبيا قد تدخلت ضد الحزب الشيوعي وحركة اليسار في السودان بصور واشكال متنوعة ومتعددة (بشراء الذمم وبنشاط المخابرات وبالضغط السياسي والدبلوماسي وبالغش والخداع وبالتدخل المباشر من جانب حكام البلدين) . وبهذا قدمنا مساعدات لا تقدر بثمن لقوى اليمين ولوكلاء الاستعمار . وهذا يكشف طبيعة هذه العناصر .. فهي تذهب في عدائها للشيوعية ومقاومتها للتطور المستقل للثورة الى مستوى التعاون مع اليمين واعوان الاستعمار المكشوفين والى درجة التخريب الاجرامي .

٢ – ان التحالف المصري – الليبي انتصب لنفسه حق الحكم على ارادة شعبنا ، ومزق سيادتنا وداس على كرامتنا الوطنية .

٣ – ان كل تطور العلاقات بين دول ميثاق طرابلس يؤكد سلامة الموقف الذي اتخذه الحزب الشيوعي السوداني ضد اقحام السودان في ذلك الميثاق او في وليده اتحاد الجمهوريات العربية، وان ذلك لم يكن موقفا ضد الوحدة العربية ، وانما كان يعبر عن المفهوم الصحيح للوحدة ، والذي يتناقض تماما مع الخط الناصري البرجوازي الصغير .

في مساء ٢٢ يوليو ١٩٧١ ، والدم الطاهر الزكي يسيل في الشجرة ، قال الرئيس المصري انور السادات – في خطاب مذاع – بان اتحاد الجمهوريات العربية ولد وله اسنان « حامية » وبان « اسنانه بانت في السودان » ، معترفا بذلك امام العالم كله بتدخل ليبيا ومصر في شؤون بلادنا وبدورهما في ردة ٢٢ يوليو الدموية واذا كان من المشكوك فيه ان يعود السادات الى ذلك التبجح الفاضح فلن يكون السبب هو الندم على تلك الجريمة النكراء . والواقع ان التدخل كان نتيجة حتمية للعوامل التي ادت الى قيام الاتحاد ، واحد المهام التي قام من اجلها ، وان النظم التي كونته راضية عما قامت به ، وستقوم به مرة اخرى لو اقتضت الظروف . ان موقف اتحاد الجمهوريات العربية من حركة ١٩ يوليو قد نزع القناع عن وجهه واظهر حقيقته ، كما كشف ايضا عن الطبيعة الحقيقية للبرجوازية الصغيرة الناصرية ، كقوة تقف في وجه تقدم الثورة العربية خارج النطاق الذي تريد ان تفرضه عليها ، كقوة لا تعف عن ابشع الجرائم في سبيل الوصول الى اغراضها .

لقد برهن تطور الاحداث على بعد نظر الحزب الشيوعي ، وقائده الخالد الشهيد عبد الخالق محجوب ، حين حذر منذ يناير ١٩٧٠ من الاخطار الكامنة وراء ميثاق طرابلس والذي عقد دون مشورة شعبنا وفصائله الثورية . فقد ايقن حزبنا ان ذلك الميثاق يكشف عن مخطط متكامل لفرض وحدة لم تكمل لها ظروفها الموضوعية والذاتية وتنطوي على خطر بالغ على مسيرة الثورة السودانية .

وتوالت الاحداث ، وبعد ميثاق طرابلس ، عن الوحدة بصحبة اشاعات عن معارضة حكام ٢٥ مايو للوحدة وعن الاصطدامات المستمرة بين نميري والقذافي حول هذه المسالة ، وهي اشاعات كانت تروج عمدا واختلاقا لاشاعة الغفلة بين الجماهير والفصائل الثورية ، ولكن الشيوعيين كانوا يتابعون التحركات المشبوهة لدوائر المخابرات المصرية وعملائها بين القاهرة وطرابلس والخرطوم. ولفت انتباههم نقل الكلية الحربية المصرية (خمسة الاف) الى جبل الاولياء قريبا جدا من قلعة الثورة السودانية . كما لم تفتهم مغزى اعتقال الشهيد عبد الخالق محجوب في ٢ ابريل ١٩٧٠ ونفيه الى مصر ودور المخابرات المصرية في ذلك الاعتقال ، والذي كان يستهدف قسم الحزب الشيوعي وبعثته وارهاب الحركة الشعبية .

وفي جو مشحون بالحديث عن الوحدة زار السودان الرئيس جمال عبد الناصر والعقيد معمر القذافي للمشاركة في احتفالات ٢٥ مايو ١٩٧٠ . وقبل ان يغادر عبد الناصر القاهرة اتصل به الشهيد عبد الخالق واجرى معه نقاشا طويلا حول الاخطار التي يحملها ميثاق طرابلس والتعجل في فرض الوحدة على العلاقات المصرية – السودانية ، والتي بذل الحزب الشيوعي جهدا استغرق سنوات طوال لتحسينها ، كما ذكره بتجربة الانفصال المريرة في سوريا . وفي الخرطوم حدث ما اكد جدية هذا التحذير المخلص . فقد القى قذافي خطبته الشهيرة التي هاجم فيها اليسار السوداني والعربي وبشر فيها بقرب الوحدة الثلاثية . واذا كان عبد الناصر – في محاولة لتخفيف اثر حديث القذافي على الجماهير الغاضبة – قد اكد ان رفض العجل هو احد الدروس الاساسية لانتكاسة الوحدة المصرية – السورية ، وان حكومات ميثاق طرابلس لن تبرم امرا خطيرا قبل التشاور الواسع مع الجماهير في منظماتها السياسية والاجتماعية ، فانه لم يستطع محو الاثر المرير الذي تركه القذافي ، والشكوك التي غرسها بتدخله المتعجرف المكشوف في شؤوننا الداخلية وافتئاته على سيادتنا الوطنية .

وتلت ذلك فترة امتلأت من جديد بالاشاعات والروايات المنظمة باتقان عن جفوة بين عبدالناصر وقذافي وبين نميري وقذافي ، وعن انقطاع الاجتماعات الدورية المقررة بين قادة ميثاق طرابلس . ثم وقعت احداث شدت اليها الاهتمام .. زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفياتي ، قبول مصر لمشروع روجرز ، وقف اطلاق النار على القناة ، مذابح الاردن ، ووفاة عبد الناصر .

و « فجأة » في ٩ نوفمبر ١٩٧٠ ، صدر اعلان الوحدة الثلاثية من القاهرة عقب اجتماع لم تسلط عليه الاضواء ، ولكن كان محضرا له في الخفاء تحضيرا واسعا . ومن الداهية ان موضوع الوحدة لم يأت عرضا او ينفجر فجأة في الاجتماع ، وليس ادل على ذلك من ان الوفود الثلاثة عرضت وجهات نظر مكتوبة حول تصورها للوحدة ولسبل تحقيقها (نشر بعضها تحت الضغط في كل من ليبيا والسودان) .

ان اجتماع القاهرة ، الذي تمخض عن اعلان الوحدة ، يكشف عن الطابع الخاتل والتآمري للاسلوب الذي سعى به القابضون على السلطة في البلدان الثلاثة لفرض الوحدة لخدمة اهداف ومرامي معادية لتقدم الثورة واستمرارها ، وخاصة في السودان الذي اتخذت فيه كل الخطوات « الوحدوية » دون مشورة شعبنا ، وضد رغباته الواضحة . وقد استقبل شعبنا اعلان القاهرة بمعارضة سافرة مشروعة مما اضطر الطغمة الحاكمة للتنصل مما جاء في مؤتمر صحفي عقده مامون عوض ابو زيد وزين العابدين محمد احمد عبد القادر .

وفي يوم ١٦ نوفمبر ، اي بعد اسبوع واحد من اعلان القاهرة ، وقع حدثان خطيران ... احدهما كان « الحركة التصحيحية » في سوريا .

واذا كان الشعب السوري هو الاقدر من غيره على اعطاء التفسير الشامل لذلك الحدث ، فان المراقب لا يسعه الا ان يلحظ الاستجابة السريعة من جانب القذافي المشهور بعدائه لليسار ولكل حزبية ، وزيارته لدمشق ، والترحيب العودي بما حدث في سوريا من جانب الدوائر الحاكمة في مصر وليبيا ، والزيارة العاجلة التي قام بها الفريق الاسد الى ليبيا و « المعونة » المالية الكبيرة التي تلقاها هناك ، ثم انضمام سوريا لاعلان القاهرة . ولعل من السذاجة المفرطة ان نفترض ان كل ذلك تم دون سابق ترتيب وتدبير .

وفي نفس اليوم – وبعد اعلان حالة الطوارئ بين القوات المسلحة في الخرطوم – وقع الحدث الثاني حيث ابعد الشهداء بابكر النور وهاشم العطا وفاروق حمد الله من مجلس قيادة الثورة ، واعتقل الشهيد عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي وعز الدين علي عامر عضو المكتب السياسي ، وشنت حملة مسعورة ضد الحزب الشيوعي . ان هذا الانقلاب الغادر الذي نظمته الطغمة اليمينية ، يربط اوثق الارتباط باعلان الوحدة الثلاثية والتي كان في مقدمة مخططاتها تصفية الحزب الشيوعي السوداني والحركة الثورية السودانية كواحد من الشروط الاساسية لتجميد حركة الثورة العربية . ان انقلاب ١٦ نوفمبر الغادر كان بتحريض مباشر من جانب الدوائر الحاكمة في مصر وليبيا . ونذكر القارئ بالتصريحات التي ادلى بها في الخرطوم الرائد عوض حمزة عضو مجلس الثورة الليبي واعلن فيها ان مصر وليبيا ستحميان نظام ٢٥ مايو بكل الوسائل .

ولم تكف الدوائر الحاكمة في كل من مصر وليبيا والسودان – ودون ادنى اعتبار لارادة شعبنا – عن التصريح بان بلادنا ستنضم الى اتحاد الجمهوريات العربية . وكشف السادات في احدى خطبه في مطلع عام ٧١ عن ان هذا كان امرا متفقا عليه منذ التوقيع على ميثاق طرابلس في ديسمبر ٦٩ وفقا لمشروع متكامل كان « في جيب عبد الناصر » (وهو نفس الصيغة التي تحدد بها الاتحاد فيما بعد) . واعلن السادات في تلك الخطبة ان السودان سيتخلف حتى ينتهي من بعض مشاكله الداخلية (ولا يخفى ان « المشاكل » المشار اليها كانت وجود الحركة الجماهيرية الثورية وفي قلبها الحزب الشيوعي) وتمشيا مع هذا شارك النظام القائم في السودان في مناقشات دستور الاتحاد ، وكان يمثله ابو القاسم هاشم .

وتعبيدا لدورها في معالجة « المشاكل » واصلت الطغمة الحاكمة في السودان الحملة الاجرامية ضد الحزب الشيوعي وسائر قوى الثورة . فكان خطاب ١٢ فبراير و ١٠ ابريل ورحلات نميري في الاقاليم وخطبه المتشنجة فيها . وصاحبت تلك الحملة اجراءات بتصفية التنظيمات الديمقراطية فاعلن حل الاتحاد النسائي واتحاد الشباب ووحدة مزارعي الجزيرة والمناقل ، وسحب قانون العمل الموحد ، وبدأ الهجوم ضد النقابات وتوج كل ذلك بخطاب نميري مساء ٢٥ مايو ١٩٧١ ، والذي اعلن فيه البرنامج الكامل لاقامة دكتاتورية رعناء في البلاد .

ولكيلا يترك اي شك في نواياه فقد شنت قواته حملة اعتقالات واسعة لقادة الحزب الشيوعي والمنظمات الديمقراطية .

ان شريحة البرجوازية الصغيرة العسكرية السائرة على نمط الفكر القومي العربي الناصري دبرت ونفذت انقلاب ١٦ نوفمبر ردا على اصرار الحركة الشعبية في بلادنا على مواصلة الثورة . وكان ذلك الانقلاب تجسيدا لخط تلك الفئة الاجتماعية في تجميد الثورة وتعبيرا عن ذعرها من تقدم الطبقة العاملة السودانية وسائر النظم الرجعية لمنع تطور الثورة والانقلاب عليها وعلى شعاراتها واهدافها . ان انقلاب ١٦ نوفمبر لم

يكن تعبيرا عن افلاس الطغمة الحاكمة وحسب ، ولا عن افلاس الفكر الذي تحمله ، وانما عن افلاس البرجوازية الصغيرة عموما امام التصدي لقيادة الثورة وامام مطالبها . الجديد في ١٦ نوفمبر ان اتساع الحركة الثورية الديمقراطية في بلادنا ، وفي قلبها الحزب الشيوعي ، اجبر الطغمة الحاكمة على اعلان افلاسها التام ونزع عنها اقنعتها في خلال ما لا يزيد عن عام واحد بعد استيلائها على السلطة .

لقد واجه شعبنا انقلاب ١٦ نوفمبر اليميني الغادر وما تبعه من خطوات بمعارضة سافرة . عبر عن ذلك مؤتمر الاتحاد النسائي في ديسمبر ١٩٧٠ ومؤتمر الشباب في ابريل ١٩٧١ ، كما عبرت عنه نقابات العمال والموظفين والمعلمين وتنظيمات المهنيين سواء ببرقيات وعرائض ووفود الاستنكار او باسقاط المرشحين اليمينيين في الانتخابات النقابية . ووجدت الحركة الشعبية في السودان الدعم الواسع من جانب كل القوى التقدمية العالمية والعربية والافريقية .

حركة ١٩ يوليو

وكانت حركة ١٩ يوليو المجيدة ايضا تعبيرا عن رفض القوى الوطنية الديمقراطية داخل القوات المسلحة ، والمكونة من شيوعيين وتقدميين ووطنيين ، لانقلاب ١٦ نوفمبر ولخطه اليميني المعادي للثورة . لقد كانت تلك الحركة انفجارا اصيلا نجم عن تطور الاحداث في بلادنا ، ولم تكن ابدا نتيجة تخطيط من جانب الحزب الشيوعي او تآمر خارجي ، كما يدعي السفاحون الخونة .

لقد جاءت حركة ١٩ يوليو لطمة مذهلة للدوائر الحاكمة التآمرة في مصر وليبيا ، وللدوائر الاستعمارية ولسائر النظم الرجعية المحيطة ببلادنا . وتحت راية معاداة الشيوعية انطلقت هذه القوى جميعها تدبر لاغراق شعبنا وحركته الثورية الاصيلة في بحر الدماء .

● كانت القاهرة مركز التجمع الاول لفلول الطغمة الحاكمة (خالد حسن عباس ، ومحمد واحمد عبدالحليم وغيرهم) .

● كلف الرئيس السادات القيادة العسكرية المصرية بوضع خطة كاملة لغزو السودان ، بخرائطها ومراحل تنفيذها واعداد القوات المسلحة اللازمة للغزو سواء كانت مصرية او سودانية او غيرها .

● رغم ان خالد حسن عباس لم يعد قائدا للقوات المسلحة السودانية فقد وضعت السلطات المصرية كل التسهيلات له للاتصال بالقوات السودانية على جبهة القناة وشاركت في تحريض تلك القوات على التمرد ضد قيادتها في السودان .

● ثم انعقدت اجتماعات التخطيط الى ليبيا ، واشترك فيها خالد حسن عباس ومحمد واحمد عبدالحليم مع رئيس الاركان المصري والعقيد القذافي .

● وكان القذافي قد اعلن عداءه من الوهلة الاولى لحركة ١٩ يوليو ووصفها بانها مؤامرة شيوعية واوضح انه سيقدم كل مساعدة لسحقها .

● من الراديو الليبي اذاع خالد حسن عباس نداءه للقوات المسلحة السودانية للتمرد على قادتها الجديدة .

● كانت الكلية الحربية المصرية في جبل الاولياء ، والسفارة المصرية في الخرطوم ، توليان الصلة بين القاهرة والمتآمرين في الخرطوم.

● وفق الخطة المصرية – الليبية – وبالتعاون مع المخابرات البريطانية وغيرها – تم اختطاف طائرة الخطوط الجوية البريطانية في صباح ٢٢ يوليو واعتقال الشهيدين بابكر النور وفاروق حمدالله اللذين سلمتهما السلطات الليبية – في سابقة اجرامية عالية فريدة – الى الجلادين لقتلهما فيما بعد .

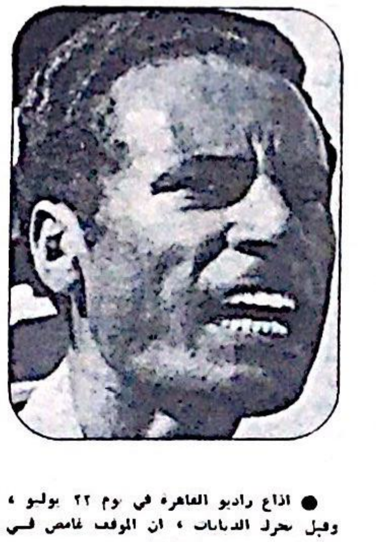

● اذاع راديو القاهرة في يوم ٢٢ يوليو ، وقبل تحرك الدبابات ، ان الموقف غامض في الخرطوم وان هناك اضطرابات .

● قامت الطائرات الليبية بنقل القوات السودانية في القناة وانزالها في وادي سيدنا .

● تولت اجهزة الاعلام المصرية والليبية ، من صحف واذاعات وغيرها ، مهمة تشويه حركة ١٩ يوليو امام الرأي العام السوداني والعربي والعالمي . ووصلت قاع الانحطاط بعد نجاح ردة ٢٢ يوليو .

● فيما بعد اعلن بشير هواري عضو مجلس الثورة الليبي في الخرطوم بعد ٢٢ يوليو ان القوات المصرية والليبية كانت قد استعدت للتدخل . كما اعلن محمد حسنين هيكل في المانيا الغربية – في حديث نشرته صحيفة الانوار البيروتية يخاطب به حكام المانيا الغربية – يجب ان تدركوا الواقع على حقيقته بالنسبة للوضع في مصر . فعندما ظهر الخطر الشيوعي في السودان ، من الذي تحرك ؟ نحن الذين تحركنا !

اننا نسرد كل هذه الوقائع المعلومة للجميع لان طغمة السفاحين والقتلة تزعم ان الجماهير هي التي زحمت الشوارع واعادتها للسلطة . لقد افصحت الجماهير عن موقفها الايجابي تجاه حركة ١٩ يوليو في ايامها الثلاثة المجيدة ، وبالاخص في مواكب صباح ٢٢ يوليو الهادرة ، وفي الفرحة التي غمرت العاملين والناس البسطاء . ان الطغمة الحاكمة تحاول تصوير الموقف الليبي – المصري بانه كان مجرد عطف وتأييد لها ، والتقليل من شان التدخل الذي وصل الى درجة الغزو المسلح . ان حركة ١٩ يوليو قد فضحت عزلة الطغمة العميلة بين الشعب وداخل القوات المسلحة ، وعجزها عن البقاء في السلطة الا على الحراب المصرية – الليبية وحطام كرامتنا وسيادتنا .

في تصريح لسفير السودان في باريس ، في اواخر يوليو ١٩٧١ ، قال ان آهة ارتياح عميقة صدرت من كل الدول المحيطة بالسودان ، وكانت من الارتفاع بحيث سمعها هو في باريس ! ولعل هذا السفير – في محاولته اخفاء حملة الاستنكار ضد حمامات الدم في الخرطوم بالتلويح بخطر الشيوعية – كان يعبر بصراحة وصدق عن موقف جميع الدول المحيطة بالسودان ، ومن بينها مصر وليبيا .

واذا كانت العوامل والاسباب التي تدفع الامبريالية والنظم الافريقية والعربية المرتبطة بها الى معاداة الثورة السودانية معلومة وواضحة ، فقد اصبح من الضروري فضح الاسباب التي تجعل الدوائر الناصرية الحاكمة معادية للشيوعية ولاستمرار الثورة – فذلك الفضح يشكل شرطا لا غنى عنه لتوعية الجماهير السودانية والعربية عموما ، ورفع يقظتها وتوحيدها . لقد اصبح من الضروري ان نفسر لماذا ابدى الحكام المصريون والليبيون كل هذه الاستماتة في القضاء على حركة ١٩ يوليو ، في الوقت الذي قبلوا فيه مثلا ، بكل « مرونة » ، جهود حكام السعودية العملاء لمد الجسور بينهم وبين سفاح الاردن العميل فوق بحور دماء المقاومة الفلسطينية .

ان « ذنب » حركة ١٩ يوليو هو انها طرحت بصورة جادة على امتداد الساحة العربية بديلا عمليا لكل سياسات وممارسات البرجوازية الصغيرة بصفة عامة والبرجوازية الصغيرة الناصرية بصفة خاصة . وكان الطرح حادا لان البرجوازية الصغيرة الناصرية في السودان اظهرت افلاسها وعجزها خلال عام واحد فقط من استيلائها على السلطة رغم رفعها لكل شعارات الحركة الثورية السودانية . ولم يكن ذلك بسبب بلادة قادتها المباشرين المعروفة ، وانما بسبب افلاس الاصل وعجزه . فقد انبثقت حركة ١٩ يوليو في وقت ظهر فيه افلاس البرجوازية الصغيرة الناصرية في البلد الذي اتيح لها ان تحكمه غير منازعة لمدة ١٩ عاما ، وكانت امامنا بذلك فرصة كاملة لاثبات قدراتها على التصدي لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والتقدم نحو الاشتراكية .

فملايين الاسر الفلاحية ما زالت معدمة ، وشكل عائلوها جيش عمال الترحيل التعساء . والعمال والفلاحون ما زالوا بعيدين عن السلطة السياسية والمشاركة في توجيه البلاد .

والتنظيمات والمؤسسات السياسية ، رغم البرامج المنمقة ، ليست اكثر من لافتات ساترة للقوى الحقيقية التي تنفرد بالسلطة وتحتكرها ، وعاجزة امام انتهاكات الديمقراطية وامام السلطات الدكتاتورية الفردية الواسعة للجمهورية الرئاسية وها هي اليوم تقف عاجزة عن قيادة الشعب المصري العظيم في معركته لتحرير ارضه ، بل وتشكل اكبر عنصر سلبي منفرد في تعبئة قواه وتفجير طاقاته . لقد وصلت انجازات البرجوازية الصغيرة في مصر ، من حيث النوع الى الحد ما يمكن ان تبلغه . وربما تحقق انجازات جديدة ، ولكن – طالما بقي الوضع كما هو اليوم – فان ذلك لن يتعدى الكم الى النوع . فلن يتطور الاصلاح الزراعي وتنظيم جهاز الدولة وتطبيق الديمقراطية الحقة والتنظيم السياسي الى المدى الذي يهدد المصالح الاقتصادية والسياسية للطبقة الوسطى الحاكمة .

وبمعنى آخر فان هذه الفئة الاجتماعية قد جمدت الثورة المصرية وفرضت عليها خط نهاية لا تتعداه . لكن تجميد الثورة لن يؤدي الا الى تنمية مواقع المحافظة واليمين ذلك لانه بينما لا يمكن لمسيرة الثورة ان تتطور تلقائيا الى الامام لتصل الى الاشتراكية ، فان علاقات الانتاج القائمة اليوم في مصر تنمي تلقائيا وكل يوم وكل ساعة مواقع الرأسمالية الصناعية والزراعية والتجارية والبيروقراطية . ومن فوق هذه المواقع على وجه التحديد تنبثق سياسة معاداة الشيوعية ومعاداة تقدم الثورة ، لا في مصر وحسب ، وانما في كل المنطقة العربية .

ومن هنا تجيء صيغة «الحركة العربية الواحدة» التي تسعى الدوائر الحاكمة في مصر الى جعلها المبدأ الاساسي لاتحاد الجمهوريات العربية ، وذلك لفرض نمط الفكر البرجوازي الصغير الناصري ولمنع تطور حركة الثورة العربية وارتقائها الى اعلى .

ان افلاس قيادة البرجوازية الصغيرة في مصر ينعكس ايضا في تحولها الى عقبة تحول دون وحدة القوى الثورية العربية وتعبئتها في المعركة الراهنة ضد العدوان الصهيوني الامبريالي ، وضد سائر اشكال التآمر الامبريالي الرجعي في المنطقة . لهذا كله حشدت الدوائر الحاكمة في مصر كل قواها خلال العامين الاخيرين ضد الحركة الشعبية السودانية وحركة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي ، ولم تكف عن التدخل بواسطة عملائها وجواسيسها لتمزيق الحركة وقسمها وارهابها . ووصلت الى حد تنظيم الغزو المسلح ضد حركة ١٩ يوليو المجيدة .

ان سلوك التحالف المصري – الليبي كان منافيا لكل علاقات حسن الجوار بين البلدان وكان تدخلا فظا في شؤوننا الداخلية وانتهاكا لا يغتفر لسيادتنا الوطنية . وقد اكد ذلك السلوك كل استنتاجات الشيوعيين السودانيين واسبابهم الوجيهة التي عارضوا بها صيغة اتحاد الجمهوريات العربية وانضمام السودان اليه . ان سياسة « العصا الغليظة » التي اتبعتها الدوائر الحاكمة في ليبيا وفي مصر وجهت ضربة قاسية الى قضية الوحدة ، فصارت ابعد مما كانت عليه بين الجماهير العربية . اما في السودان فان القرصنة المصرية – الليبية نسفت كل تلك الجهود العظيمة التي بذلها الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية الاخرى منذ عام ١٩٥٤ لوضع العلاقات السودانية المصرية على اسس سليمة ولاستعادة الثقة بين الشعبين ■■

اللجنة المركزية
للحزب الشيوعي السوداني

ديسمبر ١٩٧٢